بالنظر الى نفسهما ان كان على سبيل الجواز فلا تتميز عن القدرة وان كان على
سبيل الوجوب فلا يكون الواجب مختارا بل موجبا لا يقال الايجاب بالاختيار
لا ينافي الاختيار كما تقرر عندهم لانا نقول معنى الايجاب بالاختيار
انه تعالى اذا اراد خلق شيء من مقدوراته كان حصول ذلك الشيء عنه
واجبا وحينئذ يرجع الى ان تاثير التكوين بالنظر الى نفسه جائز
لا واجب **تتمة** اشتهر عن امامنا ابي الحسن القول بان
التاثير نفس الاثر وان التكوين نفس المكون وذهب الماتريدية
وغيرهم الى ان التاثير غير الاثر وان التكوين غير المكون لان الفعل
يغاير المفعول بالضرورة كمغايرة الضرب للمضروب والاكل للماكول
ولانه لو كان نفس المكون لزم ان يكون المكون مكونا ومخلوقا
بنفسه ضرورة انه مكون بالتكوين الذي هو عينه فيكون
قديما مستغنيا عن الصانع وهو محال وان لا يكون للخالق تعلق
بالعالم سوى انه اقدم منه وقادر عليه من غير صنع وتاثير فيه
ضرورة تكونه بنفسه وهذا لا يوجب كونه خالقا والعالم مخلوقا
فلا يصح القول بانه خالق العالم وصانعه هذا خلف وان لا يكون
الله تعالى مكونا للاشياء ضرورة انه لا معنى للمكون الا من قام به
التكوين والتكوين اذا كان عين المكون لا يكون قائما بذات الله
تعالى ضرورة امتناع قيام المكون الذي عينه بذاته تعالى وان
يكون القول بان خالق سواد هذا الحجر اسود وهذا الحجر خالق للسواد
اذ لا معنى للخالق والاسود الا من قام به الخلق والسواد وهما
واحد فمحلهما واحد قال السعد وهذا كله تنبيه على كون
الحكم بتغاير الفعل والمفعول ضروريا لكنه ينبغي للعاقل ان
يتامل في امثال هذه المباحث ولا ينسب الى الراسخين من علماء
الاصول ما تكون استحالته بديهية ظاهرة على من له ادنى تمييز
بل يطلب لكلامهم محملا يصلح ان يكون محلا لنزاع العلماء وخلاف
العقلاء فان من قال ان التكوين عين المكون اراد ان الفاعل اذا
فعل شيئا فليس هاهنا الا الفاعل والمفعول واما المعنى الذي يعبر
عنه بالتكوين والايجاد ونحو ذلك فهو امر اعتباري يحصل في
العقل من نسبة الفاعل الى المفعول ليس امرا محققا مغايرا للمفعول
في الخارج ولم يرد ان مفهوم التكوين هو بعينه مفهوم المكون
لتلزم تلك المحالات وهذا كما يقال ان الوجود عين الماهية
في الخارج بمعنى انه ليس في الخارج للماهية تحقق ولعارضها
المسمى بالوجود تحقق اخر حتى يجتمعا اجتماع القابل والمقبول

كالجسم

كالجسم مع السواد بل الماهية اذا كانت بحيث خرجت من العدم الى الوجود فكونها
هو وجودها لكنهما متغايران في العقل بمعنى ان للعقل ان يلاحظ الماهية
دون الوجود وبالعكس فلا يتم ابطال هذا الراي الا باثبات ان تكون
الاشياء وصدورها عن الباري تعالى متوقف على اثبات صفة حقيقية
قائمة بالذات مغايرة للقدرة والارادة والتحقيق هاهنا ان تعلق
القدرة على وفق الارادة بوجود المقدور لوقته وجوده اذا نسب
الى القدرة يسمى ايجابا له واذا نسب الى القادر يسمى الخلق والتكوين
ونحو ذلك فحقيقته كون الذات بحيث تعلقت قدرته بوجود
المقدور لوقته ثم يتحقق بحسب خصوصيات المقدورات خصوصيات
الافعال كالتصوير والترزيق والاحياء والاماتة وغير ذلك الى ما لا يكاد
يتناهى واما كون كل من خصوصيات الافعال صفة حقيقية ازلية
فمما تفرد به بعض علماء ما وراء النهر وفيه تكثير للقدماء جدا وان لم
تكن متغايرة والاقرب ما ذهب اليه المحققون منهم وهو ان مرجع
الكل الى التكوين فانه ان تعلق بالحياة يسمى احياء وبالموت يسمى اماتة و
بالصورة تصويرا وبالرزق ترزيقا الى غير ذلك فالكل تكوين وانما
الخصوص بخصوصية التعلقات انتهى وهو كلام بالغ النهاية في التحقيق
والتدقيق وبالله المعونة وبيده التوفيق ولما انهى الكلام على ما قصده
من القسم الثالث من القسم الاول شرع في القسم الرابع منه وهي الصفات
المعنوية فقال عاطفا على الوجود باسقاط حرف العطف في جميعها **حي** اي ومما
يجب لله تعالى اتصاف ذاته بالحياة اذ قد علم من الدين بالضرورة وثبت
في الكتاب والسنة بحيث لا يمكن انكاره ولا تاويله ان الباري حي وسميع
وبصير وانعقد اجماع اهل الاديان بل جميع العقلاء على ذلك وقد يستدل
على حياته تعالى بانه تعالى عالم قادر لما سيأتي وكل عالم قادر حي بالضرورة
وعلى السمع والبصر بان كل حي يصح كونه سميعا بصيرا وكل ما يصح للواجب
من الكمالات يثبت له بالفعل لبراءته عن ان يكون له ذلك بالقوة
والامكان وعلى الكل بانها صفات كمال قطعا والخلو عن صفة الكمال
في حق من يصح اتصافه بها نقص وهو على الله تعالى محال قال السعد
وهذا التقرير لا يحتاج الى بيان ان الممات والصمم والعمى اضداد للحياة
والسمع والبصر لا اعدام ملكات وان من يصح اتصافه بصفة لا يخلو
عنها وعن ضدها لكن لا بد من بيان ان الحياة في الغائب تقتضي
صحة السمع والبصر وغاية تشبثهم في ذلك على ما ذكره امام الحرمين
طريق السبر والتقسيم فان الجماد لا يتصف بقبول السمع والبصر
واذا صار حيا يتصف بذلك لم تتجدد به الا انه اذا سبرنا صفات

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)